



# يعمن جديد

## منهجية جديدة للتطوير الإداري

انتهت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات من إعداد النموذج الإرشادي لشروط المرجعية عملية إعادة البناء والهيكلية في أجهزة الدولة ومؤسساتها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (125) لسنة 2008 بشأن الإسفاد من مخرجات مشروع تحديث الخدمة المدنية (مكون إعادة البناء والهيكلية، في استمرارية وتعميق عملية الإصلاح والتطوير الإداري.

ويتعتبر النموذج الإرشادي منطلقاً عملياً لتحديد

### استراتيجيات

#### استراتيجية الأمن الغذائي الشامل

قامت الحكومة بتنفيذ جملة من الإجراءات اللازمة والتي ساهمت في تأمين متطلبات المجتمع من احتياجاته الأساسية والعيش في بيئة مستقرة، وجعلت الحياة المعيشية للمواطنين في مأمن من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وانطلاقاً من حرص الحكومة على تحقيق الأمن الغذائي استوعبت الاستراتيجية الوطنية متطلبات المفهوم الشامل للأمن الغذائي من حيث تشجيع التوسع في الزراعة وتخصيص اعتمادات إضافية في الموازنة العامة للدولة تسخر لتوفير مخزون استراتيجي للمواد الغذائية الأساسية إلى جانب تشجيع كسر احتكار استيراد المواد الأساسية والسعي إلى تحسين معيشة المجتمع المدني من خلال تشديد الرقابة على الأسواق، وكذا تحفيز البيئة الإنتاجية لتمكينها من تلبية جزء كبير من الاحتياجات الأساسية.

وفي هذا الاتجاه ترى الحكومة أن تعزيز الشراكة المجتمعية لتحقيق التطلعات المنشودة في ترسيخ المفهوم الواسع للأمن الغذائي ينبغي أن يضاعف القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بدوره في دعم التوجهات الحكومية وبما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي من جانب تطوير أدوات الشراكة الرقابية للحد من الجشع والمغالاة.

# هل تمتلك الحكومة قارب نجاة

## أمام عاصفة الأزمة المالية

المدان بحكم قضائي في جريمة فساد بما في ذلك حرمانه من مرتب التقاعد أو النقل إلى وظيفة أخرى.

4- إبلاغ بنابات الأموال العامة بفتح تحقيق حول المديونية المتعثر تحصيلها منذ قيام الجمهورية اليمنية وحتى الآن وفقاً للقائمة السوداء التي يصدرها البنك المركزي اليمني سنوياً بهذا الشأن، وتحديد حجم هذه المديونية.. وكشف أسماء الأشخاص والجهات المتهربة عن التسديد وفضح العناصر التي تحجب الحقائق عن الرأي العام.

10- توجيه البنك المركزي بسرعة وقف القروض والتسهيلات التي يمنحها بصورة دائمة لبعض الأشخاص النافذين أو الجهات التجارية غير المتزامنة وعدم السماح للبنك المركزي بالتسرع على مثل هذه النهج للمال العام.

11- وضع معايير للمركز اليمني من تقديم أي قروض للشركات والشخصيات الاعتبارية أو الأربابهم أو البيوتات المالية، وحصر ذلك على ذوي الدخل المحدود والجهات المهتمة بإنشاء مشاريع صغيرة وفق شروط وضوابط تحفظ المال العام وتحول دون تمكن بعض موظفي البنك المركزي أو غيرهم من القيام بعمليات مسمرة في ذلك.

12- تحديد معايير واضحة ومحددة بالمواد التي يتم استيرادها واعتمادها جمرانياً، توغها.. كميته..، وخصوصاً التي تستوردها الوزارات والمصالح الحكومية.. ووضع البة واضحة لتلك تحول دون استخدامها كصفقات تجارية تباع في السوق.. وأي مسؤولة بتورط في ذلك يعرض نفسه إلى عقوبات صارمة.

13- وضع معايير للاعفاءات الجمركية التي تُمنح للشركات القطعية أو لاية شركات استثمارية أخرى وتحديد نوع المواد وعدد مرات الإعفاءات وذلك بقرارات واضحة تُدرج ضمن الاتفاقيات التي توقعها وزارة النفط أو غيرها من هذه الشركات.

14- اعتبار كل ما يتورط من مواد والات ومعدات وأجهزة وأثاث -والتي تُدرج ضمن التسهيلات التي تُمنح للمستثمرين في حال عدم استغلالها لذات الغرض وبوت تصريحها كاملة أو جزء منها خارج نطاق ذلك الهدف- احتيالياً على القانون يلزم المستثمر بدفع رسوم تلك المواد للدولة وفرض غرامة مالية ملزم بتسديدها للهيئة العامة.

15- إبرام وزارة المالية والمصالح الإدارية التابعة لها بنشر إعلان فصلي في وسائل الإعلام يحدد أسماء الشركات المتهربة من دفع الضرائب والجمارك.. وأسماء الشركات المتزامنة بالتزاماً بالقانون.. وكذلك نشر أسماء كل من يقوم بأعمال تهريب للمواد أو السلع سواء إلى داخل البلاد أو إلى خارجها.



الاقتصاد العالمي يترنح بشكل مثير للدهشة.. ملايين العمال سرحوا من وظائفهم.. بنوك أغلقت أبوابها.. بل إن دولاً غنية في جوارنا تسعى لانقاذ اقتصادها وراء سراب، وأصبحت عقاراتها وأخر موديلات السيارات أشبه ببراميل قمامة لا يلتفت إليها..

محمد أنعم

## الحكومة بحاجة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الجريئة لمكافحة الفساد

وتنق أن دولة الكويت على محمد مجور قادر ومعه كل المخطين وفي ظل رعاية فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على الخروج من هذا الأضرار المدمر بسلا، وإذا كانت هناك آراء جريئة طرحت مؤخراً في المؤتمر السنوي لقيادات جهاز الرقابة والحاسبة بهذا الشأن ومنها محاربة الفساد وتحسين أداء الأوعية الإدارية..

وهنا تطرح مجموعة من الإجراءات المقترحة التي نعتقد أنها مهمة لمكافحة الفساد وحماية المال العام والتي ستسهم اقتصاداً من الإضرار من خلال إجراء إصلاحات جريئة وشجاعة لا يندم من اتخاذها لتجاوز آثار الأزمة العالمية ومنها:

1- أن توقف الحكومة تعاملها مع كل شركة استيراد ثبت تلاعبها بالمواسفات والمخالفات للوائح والمعدات التي قامت باستيرادها وتحديد في قطاعي الكهرباء والمياه وكذلك موردي قطع غيار الآلات شق الطرق التابعة لعدد من الوزارات والجهات وخصوصاً وزارات الإدارة المحلية والإنشآت والزراعة إضافة إلى صندوق صيانة الطرق وهيئة مياه الريف وغيرها.

2- استبعاد شركات المقاوله التي تقوم بأعمال البناء من الباطن دون الخضول في التفاضل لمحاولة مشاريع جديدة إلا بعد تنفيذها للمشاريع التي تعترت عن إنجازها.

3- وضع نصوص قانونية واضحة لوقف التحاليل على عور الاتفاقية بين الجهات الحكومية والمواطنين.. وأي إخلال بالعقد على الطرف المتضرر أن يسجل بلاغاً بذلك لدى بنابات الأموال العامة فوراً ويحتمل الطرف الآخر المسؤولية ويتم الإعلان عن ذلك في الصحف الرسمية.

4- منع مسؤلي الأجهزة الحكومية من صرف مبالغ مالية للمقاولين تحت مسمى تعويضات أو فوارق أسعار كضمان لوقف التسمره عبر هذا النوع من الفساد الذي يستنزف المال العام.

5- منع تدخل المسؤولين في وساطة لحل خلاف بين جهة حكومية ومقاول أو شركة تجارية واعتبار أي اتفاق للصلح خارج القضاء غير ملزم للحكومة حتى

# التربية تخضع لجراحة عاجلة

## الإعلام والمنظمات المدنية شريكان في مكافحة الفساد



أوضح تقرير حديث صادر عن وزارة التربية والتعليم حول البدء بعملية الإصلاح وإعادة الهيكلة لوزارة التربية والتعليم، مشروع تنمية وتطوير التعليم الأساسي، جملة من القضايا والتحديات التي تواجهها وزارة التربية والتعليم، حيث حدثت العديد من الدراسات الشخصية والتقارير وقضايا مشابهة في البنية الهيكلية والنظمة وزارة التربية والتعليم.

### عبدالصالح الأزهري

#### ترهل في البنية الهيكلية وضعف في النظام المالي والإداري.. وتداخل في الصلاحيات

واستناداً إلى التوصيات الخاصة بتلك التقارير فإن حاجة الوزارة لمعالجة تلك التحديات تنبض في عدد من الإجراءات والخطوات اللازمة وأهمها:

- إيجاد رؤية واضحة ومهمة للوزارة وأهداف قابلة للإنجاز.. فقد ذكر في أحد التقارير أن «الأهداف المتكورة في البند (44) من قانون التعليم العام رقم (45) والبندي (2) من القانون الأساسي التنظيمي رقم (28) لا تحفز أهدافاً لسبب التقاضي الشمول والتكاليف وهي غير متطابقة مع دور الوزارة الذي من المفترض أن تلعبه ويؤدي رسائلها في إعداد الأجيال الجديدة بجميع المقاييس.

- تحديد وتأسيس الوظائف والمهام للوزارة لتنفيذ دورها الحالي و دورها المستقبلي.. لذلك يجب أن يتم التخلص من تداخل الوظائف وأزواج الأنشطة بين قطاعات وزارة التربية والتعليم على مستوى المركز والمكاتب المحلية.

- تصميم الهيمنة التنظيمية واعادتها الذي سيمكن الإدارة الفعالة وتكون فيه



كبيراً للطلب على الخدمة الإعلامية، ومن ناحية أخرى تجسيدا حياً للرقابة السياسية الضرورية في المجتمعات.

ويمكن التأكيد هنا على أن أنشطة منظمات المجتمع المدني ونشرها في وسائل الإعلام تكون فعالة بالقر الذي تشترك فيه المجتمعات المحلية والفتيات المعنية في تحديد المشاكل التي يتعين معالجتها وتحديد الأهداف والأولويات والاستراتيجيات لأنجاز تلك، فضلاً عن تنفيذ هذه الأنشطة وتقييمها وإدخال التعديلات اللازمة عليها. في هذا الاتجاه علينا أن نشير ونذكر بأن الإعلام المتزم مهنيًا ومؤسسات المجتمع المدني الواعية لدورها ورسالتها، عليهما أن ينجازا إلى سياسة اقتصادية واجتماعية بعينها أو ضدّها، بل ينبغي أن يكون منطلقهما هو تحديد الأثر الذي تتركه على سياسة- بحسب تام- على قضايا الفساد وحقوق الإنسان في مختلف صورهما.

واحدة للفساد.. البنية الهيكلية لوزارة التربية والتعليم مع إدارة فعالة وكفؤة وشاملة على إدارة الموارد البشرية والنظمة المعلومات الإدارية والتوثيق والتقارير الداخلية، وتضمن الأداء والإسور الواسعة، وصيانة الأجهزة والمعدات، تطوير الوصف الوظيفي والمؤهلات المطلوبة وتقييم حاجات التوظيف وتقييم أداء الموظفين.

إيجاد نظام لتدريب الموظفين ورفع مهاراتهم المهنية المستندة على تقييم الحاجات التدريبية.

- الزيادة التدريجية للموارد المالية

### تت بالارقام

- 36 مليون دولار منحة تمويلية من البنك الدولي والبنك الإسلامي لتنفيذ مشروعين في قطاع الزراعة والطرق بحضرموت والمهرة.
- 55 مليون يورو قيمة الاتفاقية التمويلية الخاصة بالدعم الأوروبي للأمن الغذائي في اليمن.
- 6 مليارات و 256 مليوناً و 691 ألف ريال رصدها البرنامج الاستثماري لتنفيذ 677 مشروعاً خدمياً وتنموياً في محافظة الضالع خلال العام الجاري.
- 235 مليوناً و 331 دولاراً قيمة 105 ألف طن من الصادرات السمكية اليمنية خلال العام 2008 مقارنته مع 81 ألف طن في 2007م بقيمة 197 مليوناً و 23 ألف دولار.
- 1 مليار و 400 مليون ريال رصدت لإعادة تأهيل شبكة الكهرباء بمدينة الحديدة.

يضم المنظمات والأحزاب والقطاع الخاص إشهار التحالف الوطني للشفافية

مكافحة الفساد وإدراكاً بأن بناء دولة القانون والمجتمع الديمقراطي لن يتأتى إلا بمساهمة كافة قوى المجتمع الحية والفاعلة. وقال الاخ نبيل عبدالحفيظ أمين عام المنتدى: إن الهدف من إنشاء هذا التحالف هو استنهاض الرأي العام للعمل في اتجاه مكافحة الفساد وبمساهمة في رفع الوعي لدى المواطنين بمخاطره والحد من آثاره السلبية على البنية المؤسسية للدولة وعلى العملية الديمقراطية وحقوق الإنسان الاجتماعية وخاصة المؤسسات الإعلامية والنقابات والجالس المحلية للعمل في اتجاه الشفافية ومكافحة الفساد، إضافة إلى دعم جهود الحكومة في تحفيز منابع الفساد والقضاء عليها وتطوير التشريعات الوطنية لتحقيق مطالب الشفافية ومكافحة الفساد ومواكبتها مع الاتفاقيات الدولية.. مشيراً إلى أن التحالف سيعمل على تحقيق أهدافه من خلال إقامة جملة من الفعاليات والأنشطة في العاصمة وبقيّة محافظات الجمهورية.

### تت أساس التتمية البشرية

يولي المؤتمر الشعبي العام التتمية البشرية اهتماماً كبيراً في برامجها وتوجهاته، تكون التتمية البشرية والاهتمام بالانتمية البشرية تمثل أساس النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم التتمية في ضمان التقدم التتمية لابي التتمية، وإن الانتمية التتمية الحضارية هي الأنتاج طبيعي لما يقدمه من حوله ما أفكاره وجسوده في مختلف العلوم والمجاليين.

من هنا فإن الاستثمار في التتمية البشرية يعتبر من أهم وأسمى أنواع الاستثمارات لأنه يبنى عقولاً وأفكاراً وقيماً والتقدم والعيش الكريم لينتجها.

توجهات